

تحدثنا في المحاضرات السابقة عن مناشئ الصراع داخل المجتمع العراقي ومنها
المنشأ التاريخي والمنشأ الايديولوجي والمنشأ النخبوي واليوم نكمل شرحنا لطبيعة هذه
المناشئ :

رابعاً: المنشأ السياسي

ونريد به انتفاء الشرعية للسلطة السياسية في بلادنا، كونها لم تنبثق من خلال الإرادة
والاختيار الحر للأمة العراقية، فأنتج ذلك حالات التسلط والقهر لتدخل السلطة في صراع مع
مجتمعها والمجتمع مع سلطته.

ولكونها فاقدة للتأييد الجماهيري الشرعي والعريض، اتجهت سلطتنا لتبني سياسة
الإعتماد على الأقليات العرقية أو الطائفية أو العشائرية في مسك مفاصل الدولة والسلطة
وتفضيلها بالإمتياز والمكانة والتحكم، لتمنح نفسها قاعدة شعبية تتمترس خلفها في صراعتها
مع باقي تنوعات الشعب، فغدت السلطة بذلك الصراعات السياسية والمجتمعية داخل جسد
الدولة والمجتمع الواحد.

من جهة أخرى، فإنَّ احتكارها للدولة والحكم دون أدنى مشاركة سياسية أو شعبية
حقيقية، واستخدامها المفرط للقوة والسحق لمعارضيه، أنتج أفدح الصراعات الدموية في
كيان الأمة العراقية والذي وُلد بدوره العديد من حالات الكوارث المُنتجة للصراعات على
تنوعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي أصاب كياننا العراقي في الداخل والخارج
بأفدح الخسائر.

وأيضاً فإنَّ فرضها لإيديولوجيتها بالقوة على حساب مقومات الأصالة والتكوين الطبيعي للمجتمع العراقي، وتقنين الحياة العامة وفق رغباتها وبرامجها السياسية والإقتصادية والمجتمعية، وتخطيطها وفعلها الدائم في خلق صراعات تحتية بين مكونات المجتمع بين ما هو شيعي وسُنّي وكردّي وعربي لضمان سيادتها من خلال منطق فرق تسد، وخلقها للصراعات الخارجية الوهمية وما تُنتجه من مفاصد وكوارث على حساب الاستقرار والأمن والتنمية.. الخ، كل ذلك أوجد صراعات متعددة ومعقدة للواقع الداخلي والخارجي للبلاد،.. يكفي أن نُشير فقط إلى التدمير الشامل الذي أنتجته الصراعات العسكرية الخارجية مع دول الجوار والعالم، وهي جزء من تصدير أزمته إلى الخارج لإحكام الطوق الداخلي، وجزء من استراتيجية إضعاف وإنهاك المجتمع داخلياً للحيولة دون قيامه، وجزء من سياسة خلق الأعداء الوهميين لضمان البقاء والنفوذ والتفرد في السلطة والقرار.

إنَّ إشكالية المنشأ السياسي للصراع وما ينتج عنها من صراعات نوعية أخرى تعود أساساً لإشكالية اغتصاب السلطة والتفرد بالقرار والإدارة الرسمية لعموم التجربة المجتمعية على تنوعاتها دون أدنى مشاركة أو تبادلية أو تداولية في قضايا الحكم وتسيير الأمور العامة للبلاد، وهي إشكالية الشرعية والتمثيل الصادق والحر للإرادة الجماهيرية.